قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

الاقتصاد اللغوي في العربية: دراسة في الحذف والاختصار

Linguistic Economy in Arabic: A Study of Ellipsis and Abbreviation

م.م رشا مسلم يعقوب*

جامعة البصرة /مركز دراسات البصرة والخليج العربي

Keywords:

linguistic economy, ellipsis, abbreviation, Arabic language, linguistics.

Abstract

This research examines the phenomenon of linguistic economy in the Arabic language from a modern linguistic perspective, focusing on two principal mechanisms: ellipsis and abbreviation as the most prominent manifestations of this phenomenon in Arabic linguistic structure. The study seeks to ground this concept within both classical and modern Arabic linguistic scholarship, and to identify its levels within the Arabic language system across phonological, morphological, syntactic, and semantic dimensions.

The research adopts a descriptive-analytical methodology in studying linguistic phenomena through the extrapolation and analysis of classical texts, alongside a comparative approach that highlights the distinctiveness of Arabic in its employment of linguistic economy relative to other languages.

The study arrived at a number of key findings, most notably: that linguistic economy in Arabic is not an emergent phenomenon but rather an inherent and deeply rooted feature of its structure; that the mechanism of ellipsis represents the most refined form of economy in syntactic constructions; and that derivational and morphological abbreviation constitutes one of the most powerful instruments for generating and condensing meaning in Arabic.

* **Rasha Muslem Yaqoob**

rasha.muslem@uobasrah.edu.iq

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول: ٢٠٢٦/٦/١

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد اللغوي، الحذف، الاختصار، اللغة العربية، اللسانيات.

ملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الاقتصاد اللغوي في اللغة العربية من منظور لساني حديث، ويركز على آليتين رئيسيتين هما :الحذف والاختصار بوصفهما أبرز تجليات هذه الظاهرة في البنية اللغوية العربية .ويسعى البحث إلى تأصيل هذا المفهوم في الدراسات اللغوية العربية القديمة والحديثة، وبيان مستوياته في نظام اللغة العربية على مختلف الصعد الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظواهر اللغوية من خلال استقراء النصوص الفصيحة وتحليلها، إلى جانب المنهج المقارن الذي يُبرز خصوصية اللغة العربية في توظيف الاقتصاد اللغوي قياسًا بغيرها من اللغات.

توصّل البحث إلى جملة من النتائج أبرزها : أن الاقتصاد اللغوي في العربية ليس ظاهرة طارئة بل هو سمة أصيلة موروثة في بنيتها، وأن آلية الحذف تمثّل أرقى صور الاقتصاد في التراكيب النحوية، وأن الاختصار الاشتقاقي والصرفي يُعدّ من أقوى أدوات توليد المعنى وتكثيفه في العربية.

١. المقدمة

تمتاز اللغة العربية بخصائص تركيبية ودلالية فريدة تجعلها نموذجًا مثاليًا لدراسة ظاهرة الاقتصاد اللغوي؛ إذ يُعدّ هذا المبدأ من المبادئ الكلية التي تسود الأنظمة اللغوية البشرية جميعها، غير أنه في العربية يتجلى بصور بارزة وأشكال متنوعة تعكس عبقرية هذه اللغة وثراءها التعبيري.

درس علماء اللغة القدامى هذه الظاهرة تحت مسميات متعددة، أبرزها: "الإيجاز" و"الاختصار" و"الحذف"؛ حيث أشار الجاحظ إلى أن أبلغ الكلام ما كان قليلًا يدل على كثير، وهو ما يُعبّر عنه اللسانيون الحداثيون بمبدأ الاقتصاد اللغوي (الجاحظ، ١٩٩٨، ج١، ص٨٨.)

أما في الدراسات اللسانية المعاصرة، فقد أشار أندريه مارتينيه (André Martinet) إلى مبدأ الاقتصاد بوصفه أحد المحركات الأساسية للتغيير اللغوي، إذ ترمي اللغة دائمًا إلى تحقيق التوازن بين الجهد الأدنى والتواصل الأمثل (Martinet, 1955, p. 47).

تتجلى أهمية هذا البحث في ندرة الدراسات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد اللغوي في العربية من منظور لساني شامل يجمع بين الموروث البلاغي والنحوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، فضلًا عن الحاجة إلى استجلاء الأسس النظرية لهذه الظاهرة وتطبيقاتها في مستويات التحليل اللغوي المختلفة.

١ –إشكالية البحث وأسئلته

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي: كيف تُوظّف اللغة العربية آليتي الحذف والاختصار لتحقيق الاقتصاد اللغوي، وما الأسس النظرية التي تحكم هذا التوظيف؟

وتتفرع من هذا السؤال المحاور الفرعية الآتية:

أ. ما المفهوم الدقيق للاقتصاد اللغوي في الدراسات اللسانية القديمة والحديثة؟

ب. ما مستويات الاقتصاد اللغوي في البنية العربية؟

ج. كيف تعمل آلية الحذف النحوي في اللغة العربية؟

د. ما أنماط الاختصار الصوتي والصرفي في العربية؟

٢– أهداف البحث

أ. تأصيل مفهوم الاقتصاد اللغوي في التراث اللغوي العربي وربطه بالدرس اللساني الحديث.

ب. رصد مستويات الاقتصاد اللغوي في نظام العربية على الصعيد الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي.

ج. تحليل ظاهرة الحذف النحوي وبيان شروطه وضوابطه في النصوص الفصيحة.

د. استجلاء أنماط الاختصار في العربية وعلاقتها بالتطور اللغوي والتواصل البشري.

٣– منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي أساسًا منهجيًا لرصد الظواهر اللغوية وتحليلها في النصوص العربية الفصيحة من القرآن الكريم والشعر والنثر. كما استعان بالمنهج التاريخي المقارن في تتبع تطور هذه الظاهرة وأسسها في الدراسات اللغوية عبر العصور.

٤– الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات التي تناولت الاقتصاد اللغوي في العربية من زوايا مختلفة، ويمكن تصنيفها في محورين رئيسيين: دراسات تناولت الظاهرة من منظور تراثي، وأخرى تناولتها من منظور لساني حديث.

أما على الصعيد التراثي، فقد تناول ابن الأثير في المثل السائر مسألة الإيجاز والإطناب في الكلام تناولًا مستفيضًا، وميّز بين ضروب الاختصار ومواضع قبوله، وأشار إلى أن الإيجاز البليغ هو الذي يُوفّر المعنى دون إخلال بالتواصل (ابن الأثير، ١٩٩٥م، ج٢، ص٨٧). وكذلك خصّ السيوطي في المزهر فصلًا طويلًا للكلام على الاتساع في اللغة والحذف والاختصار بوصفهما ركيزتين من ركائز الثراء التعبيري في العربية (السيوطي، ١٩٨٧م، ج١، ص٣٩٤).

وعلى الصعيد اللساني الحديث، اهتمت الباحثة خولة طالب الإبراهيمي بدراسة آليات الاقتصاد في العربية المعاصرة، مبيّنةً أن مبدأ الاقتصاد يقف وراء كثير من ظواهر التطور الصرفي والنحوي في اللغة (الإبراهيمي، ١٩٩٥م، ص١٤٢). وفي الفضاء الأكاديمي العربي، تناول صالح بلعيد ظاهرة الاقتصاد اللغوي في إطار نظرية النظام والانتظام، مؤكدًا أن الاقتصاد شرط ضروري لبقاء أي نظام لغوي حيًّا ومتطورًا (بلعيد، ٢٠٠٠م، ص٦١).

وتتميز الدراسة الحالية عن سابقاتها في كونها تجمع بين البُعدين التراثي والحداثي في تحليل متكامل، مع التركيز على المستويين النحوي والصرفي باعتبارهما الأكثر إنتاجية في الكشف عن آليات الاقتصاد اللغوي في العربية.

ثانيًا: مفهوم الاقتصاد اللغوي

١- في التراث اللغوي العربي

لم يصطلح علماء العربية القدامى على مصطلح "الاقتصاد اللغوي" بهذا الاسم، غير أن مضمون هذا المفهوم كان حاضرًا بقوة في دراساتهم تحت مسميات بلاغية ونحوية متعددة. فقد خصص البلاغيون بابًا واسعًا للإيجاز والاختصار والحذف، وعدّوها من أسمى خصائص البلاغة العربية وأرفع درجاتها (الجرجاني، ١٩٩٢م، ص١٧١).

قال ابن المعتز في كتابه البديع: "من محاسن الكلام الإيجاز، وهو أن تُجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة" (ابن المعتز، ١٩٩٠م، ص٥٢). وهذا هو جوهر الاقتصاد اللغوي الذي يسعى إلى تقليص المبنى مع استيعاب أكبر قدر من المعنى.

على صعيد النحو، أفرد سيبويه في كتابه الكتاب أبوابًا عديدة للحذف والإضمار، واعتبرها ظواهر نظامية تحكمها ضوابط وشروط دقيقة. وقال في معرض تعليله لظاهرة الحذف: "وحذفوا استخفافًا للكلام، إذ كانوا يعلمون ما يعنون" (سيبويه، ١٩٨٨م، ج١، ص٢٨).

وسار على نهجه ابن جني في الخصائص الذي أعطى الحذف حيزًا بارزًا ضمن دراسته لخصائص العربية، مشيرًا إلى أن الحذف "باب لطيف المسلك، عجيب المذهب، واسع التصرف، بعيد الغَوْر"، وأنه دليل على ثقة العرب بأفهام مخاطبيهم (ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٦٠).

٢- في الدراسات اللسانية الحديثة

استأثر مبدأ الاقتصاد اللغوي باهتمام اللسانيين الغربيين منذ القرن العشرين، وكان أندريه مارتينيه أول من أسّس له نظريًا بوصفه مبدأً وظيفيًا يحكم التطور اللغوي. وقد تبنّى مارتينيه نظرية "التضاد الوظيفي" التي تُفسّر التغيير الصوتي على أساس

الجهد الأدنى المؤدي إلى التواصل الأكمل (Martinet, 1960, p. 90).

وفي السياق ذاته، صاغ زيبف (George Kingsley Zipf) "قانون الجهد الأدنى" الذي يرى أن متحدث اللغة يميل بطبعه إلى اختيار أقصر الوسائل اللغوية وأبسطها لتحقيق أهدافه التواصلية، وأن هذا الميل هو القوة الدافعة وراء ظواهر كثيرة كالاختصار والحذف والإحلال (Zipf, 1949, pp. 1-22).

وفي الدراسات اللسانية العربية الحديثة، برزت محاولات عديدة لاستثمار هذا المفهوم وتطبيقه على اللغة العربية، لعل أبرزها دراسات عبد الرحمن الحاج صالح التي ربطت بين الفكر النحوي العربي القديم ومفاهيم اللسانيات البنيوية الحديثة (الحاج صالح، ٢٠٠٧م).

٣- الاقتصاد اللغوي: التعريف الإجرائي

في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف الاقتصاد اللغوي إجرائيًا بأنه: المبدأ اللساني الذي يحكم العلاقة بين المبنى والمعنى في الأنظمة اللغوية، وفق منطق التوازن الدقيق بين الجهد الأدنى في الإنتاج اللغوي ومتطلبات الوضوح والتواصل الأمثل؛ وهو يتجلى في آليات الحذف والاختصار والإيجاز والإضمار وغيرها من الوسائل التي تُمكّن المتكلم من قول الأكثر بالأقل.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد اللغوي لا يعمل بمعزل عن عوامل اجتماعية وتداولية؛ إذ يرتبط بالسياق الاجتماعي للتواصل، وبمستوى الرسمية، وبطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطَب. فالخطاب الرسمي يُجيز من الحذف والاختصار أقلّ مما يُجيزه الحوار اليومي، لأن درجة الوضوح المطلوبة تتفاوت بتفاوت المقامات. وهذا يعني أن الاقتصاد اللغوي مبدأ ذو طابع تدرجي لا ثنائي، أي أنه ليس حاضرًا أو غائبًا، بل يتفاوت في درجاته وصوره بحسب المقام التواصلي.

ويُلاحظ الباحثون أيضًا أن الاقتصاد اللغوي في العربية يرتبط بقوة بما يُسمى "مبدأ الإخبار" الذي يحكم بنية الجملة العربية؛ فالعربية لغة تصنيفية تُقدّم المعلومة الجديدة (البؤرة) وتُؤخّر المعلومة المعروفة أو تحذفها كليًّا. وهذا يُفسّر كثيرًا من ظواهر الحذف والتقديم والتأخير التي درسها النحاة والبلاغيون من منظور جمالي، فيما تُقدّم لها اللسانيات المعاصرة تفسيرًا وظيفيًا يُقرّ بالأساس الاقتصادي الكامن وراءها (الحاج صالح، ٢٠٠٧م، ص١١٢).

ثالثًا: مستويات الاقتصاد اللغوي في العربية

١- المستوى الصوتي

يتجلى الاقتصاد اللغوي على الصعيد الصوتي في جملة من الظواهر، أبرزها: الإدغام والإبدال والإعلال والإمالة والتخفيف. ولعل الإدغام خير

تمثيل على ذلك؛ إذ يُختزل فيه صوتان في صوت واحد مشدد طلبًا للخفة وتجنبًا لثقل التضعيف في النطق (ابن عصفور، ١٩٨٧م، ص٣٨١).

ومن أبرز صور الاقتصاد الصوتي كذلك ظاهرة الإعلال، التي يُعلّل كثيرٌ منها بالاستثقال والهرب منه، كقلب الواو ياءً في نحو "ميزان" أصلها "مِوزان"، وقلب الياء واوًا في "موقن" أصلها "مَيقن"، وذلك كله لغرض التيسير الصوتي وتخفيف النطق.

وتندرج في هذا السياق أيضًا ظاهرة القلب المكاني عند الكوفيين وما يُعادلها من ظواهر التحويل الصوتي، وإن اختلف اللغويون في تقييمها إلا أنها جميعًا تنمّ عن نزوع الناطقين نحو التيسير الصوتي (الرضي الاستراباذي، ١٩٨٢م، ج٣، ص١٥٣).

ومن الظواهر الصوتية التي تتجلى فيها روح الاقتصاد اللغوي أيضًا: ظاهرة الترخيم، وهي حذف آخر الاسم أو جزء منه في النداء تخفيفًا، كقولهم في نداء "فاطمة": يا فاطمَ، وفي نداء "حارث": يا حارِ. وقد أولى النحاة هذه الظاهرة عناية فائقة، لأنها تمثّل نموذجًا صريحًا على أن الاقتصاد الصوتي يعمل في ظل قواعد صارمة تضمن بقاء التواصل (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢١٤).

وفي الإطار ذاته تندرج ظاهرة الاختزال الصوتي في أساليب الحوار اليومي؛ إذ تميل اللغة العربية المنطوقة إلى اختزال المتواليات الصوتية الطويلة بأساليب متعددة كالتقاء الساكنين المُعالَج بالحذف أو الحركة، مع الحفاظ على جوهر المعنى. وهذا ما يُوضّح كيف أن مبدأ الاقتصاد الصوتي ليس ترفًا تعبيريًا بل هو ضرورة بنيوية يفرضها الجهاز النطقي البشري (الحاج صالح، ٢٠٠٧م، ص٨٩).

٢- المستوى الصرفي

يمثّل الاشتقاق في اللغة العربية نموذجًا باهرًا للاقتصاد اللغوي على الصعيد الصرفي؛ إذ يُتيح توليد طيف واسع من المعاني المتشعبة من جذر ثلاثي واحد، وهو ما يجعل العربية لغة فائقة في قدرتها التوليدية مع قدر أدنى من المادة الصوتية الجذرية.

فالجذر (ك–ت–ب) مثلًا يُنتج: كَتَب، كاتب، مكتوب، كتاب، كُتّاب، مكتب، كتابة، استكتب، تكاتب... إلى ما يزيد على أربعين مشتقًا. وهذا النظام الاشتقاقي العجيب هو في جوهره نظام اقتصادي لغوي من الطراز الأول (عبد الصبور شاهين، ١٩٨٠م، ص٢٠١).

ويُعدّ النحت ضربًا آخر من ضروب الاقتصاد الصرفي، إذ يُنحت من كلمتين أو أكثر كلمة واحدة تحمل دلالة مركبة، كنحت "بسمل" من "بسم الله"، و"حوقل" من "لا حول ولا قوة إلا بالله."

ويمتد الاقتصاد الصرفي كذلك إلى ظاهرة التعريف بـ(أل)؛ فبدلًا من إعادة ذكر الاسم بصيغته الكاملة

في كل مرة، تُتيح أداة التعريف الإحالةَ على مرجع سابق بأقل قدر من الجهد اللغوي. وهذا الاستخدام الإحالي للمعرّف يُعبِّر عنه في اللسانيات الحديثة بمصطلح "الاقتصاد في الإحالة (Economy of Reference)" الذي يُقلّص تكرار المعلومة المعروفة (Levinson, 1983, p. 88).

وعلى صعيد صيغ الجمع في العربية، يُلاحظ أن الجمع التكسيري رغم تعقيده الظاهري هو في حقيقته نظام اقتصادي يُغني عن استخدام صيغ التعددية المتسلسلة الشائعة في بعض اللغات الأخرى. فصيغة "كُتُب" تُؤدي وظيفة دلالية كاملة بثلاثة حروف، في حين تحتاج اللغات التحليلية إلى إضافة مورفيم مستقل للجمع (Newmeyer, 1998, p. 132).

ويُعدّ اسم التفضيل في العربية (أَفعَل) نموذجًا آخر على الاقتصاد الصرفي؛ إذ تُعبِّر بصيغة واحدة مُقتَصَدة عن المفاضلة بين شيئين أو أشياء في صفة ما، دون حاجة إلى تركيب وصفي مطوّل. فـ"أفصح" تُغني عن "أكثر فصاحة"، وهو ما يُجسّد جوهر مبدأ الاقتصاد: تحقيق أقصى دلالة بأقل مبنى.

٣- المستوى النحوي

يحتل الحذف النحوي مكانة محورية في منظومة الاقتصاد اللغوي العربي؛ فهو يمثّل حالة قصوى من الاقتصاد في التعبير، حيث يُحذف جزء من التركيب مع قدرة المخاطَب على استعادته في سياقه الدلالي والتركيبي (ابن هشام، ١٩٨٥م، ص٥٨٩).

والحذف في العربية ليس شذوذًا أو انتهاكًا للقاعدة، بل هو ظاهرة نظامية تحكمها جملة من الشروط الدقيقة التي استخلصها النحاة من استقراء كلام العرب الفصيح، وسيأتي تفصيل ذلك في القسم الآتي.

٤- المستوى الدلالي

يتجلى الاقتصاد اللغوي على الصعيد الدلالي في ظاهرة التضمين، وهي أن تحمل اللفظة الواحدة معنى لفظتين أو أكثر دون أن يُصرَّح بذلك. وقد درس علماء البلاغة هذه الظاهرة تحت عنوان "الإيجاز بالحذف" و"الاحتباك" و"الاكتفاء" (العسكري، ١٩٥٢م، ص١٨٧).

ومن صور الاقتصاد الدلالي كذلك المشترك اللفظي الذي يُتيح لكلمة واحدة تغطية دلالات متعددة في سياقات مختلفة، مما يُقلّص الحاجة إلى مفردات جديدة لكل معنى على حدة.

رابعًا: الحذف في اللغة العربية

١- مفهوم الحذف وأقسامه

الحذف في اصطلاح النحاة: إسقاط جزء من الكلام أو كله مع دلالة القرينة على المحذوف. وهو ظاهرة عالمية في اللغات البشرية، غير أنه في العربية يبلغ

حدًّا من الاتساع والنظامية لا مثيل له في كثير من اللغات (الزركشي، ١٩٥٧م، ج٣، ص٦٧).

وينقسم الحذف في العربية تبعًا للمحذوف إلى أضرب رئيسية:

أ. حذف الحرف: ويشمل الحذف الصوتي (الإعلال) وحذف حروف المد في بعض السياقات.

ب. حذف الكلمة: وهو الأكثر درسًا في النحو، ويشمل حذف المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والمضاف وغيرها.

ج. حذف الجملة: وهو حذف جملة بأكملها مع إمكان تقديرها من السياق.

٢- شروط الحذف وضوابطه

لا يجوز الحذف في العربية إلا بشروط دقيقة، صاغها النحاة على رأسهم ابن مالك في ألفيته وشارحها ابن عقيل. وأهم هذه الشروط (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٤٤).

الشرط الأول: وجود دليل على المحذوف، وهو ما يُعبّر عنه النحاة بقولهم: "لا يُحذف إلا ما يُعلم". والدليل إما لفظي (ما سبق التلفظ به) أو إحالي (يُفهم من القرائن والسياق).

الشرط الثاني: ألا يُؤدي الحذف إلى لبس في المعنى. فإن كان في الحذف إيهام أو غموض امتنع جوازه، لأن الغرض من الكلام الإبانة والتواصل.

الشرط الثالث: ألا يكون المحذوف عاملًا وحده في تكملة التركيب؛ فلا يُحذف العامل مع إبقاء معموله إلا بمسوّغ خاص.

٣- نماذج تطبيقية من القرآن الكريم والشعر

أ. حذف المبتدأ

من أبرز صور حذف المبتدأ في القرآن الكريم قوله تعالى: {سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا} [النور:١]، فالتقدير: هذه سورة أنزلناها. وحذف اسم الإشارة "هذه" يُضفي على الأسلوب إيجازًا وقوة تعبيرية. وقد علّل الزمخشري هذا الحذف بأنه "أوقع في النفس وأشد استجلابًا للانتباه" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج٣، ص٢١١).

ب. حذف الخبر

ومن حذف الخبر قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ} [الأنعام:٢٧]؛ إذ حُذف جواب "لو" وتقديره: لرأيت أمرًا عظيمًا، أو لرأيت هولًا شديدًا. وفي هذا الحذف إيحاء بأن الأمر أعظم من أن يُعبِّر عنه، وهو أبلغ من الذكر.

ج. حذف الفاعل (الإسناد المجهول).

يُعدّ بناء الفعل للمجهول صورة جليّة من صور الاقتصاد اللغوي، إذ يُحذف الفاعل لأغراض متعددة: الجهل به، أو عدم الأهمية، أو التعمية، أو الإيجاز. وقد جاء هذا الأسلوب كثيرًا في القرآن الكريم كقوله:

{خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَل} [الأنبياء:٣٧] (أبو حيان الأندلسي، ١٤٢٠هـ، ج٧، ص٣١٨).

د. حذف جواب الشرط في الشعر

شاع في الشعر العربي حذف جواب الشرط اعتمادًا على ما تقتضيه المقامات التعبيرية، كما في قول المتنبي (المتنبي، ١٩٨٦م، ص١٤٤:(

إِذا أَنتَ أَكرَمتَ الكَرِيمَ مَلَكتَهُ وَإِن أَنتَ أَكرَمتَ اللَئِيمَ تَمَرَّدا

حيث يعتمد الشاعر على تكثيف المعنى وحذف ما يُعدّ مفهومًا في سياق التضاد.

هـ. حذف المفعول به

يشيع حذف المفعول به في العربية حين يكون مفهومًا من السياق، وهو ضرب بليغ من الاقتصاد يُلمح فيه المتكلم إلى المعنى دون أن يُصرّح به. ومن أمثلته قوله تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا} [البقرة:٢٤]، إذ حُذف المفعول (مثله) لدلالة ما قبله عليه، وفي الحذف تحدٍّ وتعجيز في آنٍ واحد أبلغ من الذكر (أبو حيان الأندلسي، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص١٢٧).

وكذلك يُحذف المفعول المطلق حين تكون الدلالة على الحدث واضحة، فيُكتفى بالفعل وحده، كما في قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء:١٦٤]، حيث جاء المفعول المطلق توكيدًا لنفي المجاز، وقد يُحذف في غير مقام التوكيد اكتفاءً بالفعل.

و. حذف المضاف

يُعدّ حذف المضاف من أكثر صور الحذف شيوعًا في الأسلوب القرآني والشعري، وهو يتيح تكثيفًا دلاليًا عميقًا؛ كقوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} [يوسف:٨٢]، والمراد: أهل القرية. وقد اختلف النحاة في وصف هذا الأسلوب؛ فذهب بعضهم إلى أنه مجاز مرسل، وذهب آخرون إلى أنه حذف مضاف، وكلا التوصيفين يُقرّ بأن الكلام وُضع على الاختصار والإيجاز (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٤٤٣).

٤ – الحذف بين القبول والرفض

لا يقبل النحاة العرب الحذف في كل موضع، بل ثمة مواضع يمتنع فيها الحذف قطعًا حفظًا للبنية النحوية، كحذف الموصول دون صلته، وحذف المضاف إليه دون المضاف في كثير من السياقات. وفي ذلك دليل على أن الاقتصاد اللغوي لا يعني الفوضى أو الإخلال بالنظام، بل هو ضرب من الانتظام الدقيق.

خامسًا: الاختصار في اللغة العربية

١ – مفهوم الاختصار وصوره

الاختصار في اللغة العربية ظاهرة متعددة المستويات والأشكال، وهو يختلف عن الحذف في أنه يقوم على إيراد صيغة أو لفظ أقصر ليحل محل لفظ أو عبارة

أطول، دون أن يكون في ذلك إسقاط بحت للمكوّن اللغوي، بل استبدال للأطول بالأقصر.

٢ – اختصار الصيغ الصرفية

تُعدّ صيغة المصدر الميمي نموذجًا بارزًا على الاختصار الصرفي؛ إذ تُفيد ما تُفيده المصادر الأصلية بصيغة أخف وأوجز. فـ"مَذهَب" يُغني عن "الذهاب" في سياقات معينة، و"مَرجِع" يُغني عن "الرجوع" مع إضافة ظلال دلالية خاصة (عباس حسن، ٢٠٠٤م، ج٤، ص٢١٨).

كذلك يُمثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة اختصارًا صرفيًا بليغًا، إذ يجمع اللفظ الواحد منها بين الدلالة الاسمية والفعلية دون حاجة إلى جملة مستقلة.

٣–الاختصار في الصيغ الإسنادية

يتجلى الاقتصاد اللغوي جليًّا في ظاهرة "التضمين" النحوية؛ وهي تضمين الفعل معنى فعل آخر ليعمل عمله. نحو قوله تعالى: {وَنَصَحْتُ لَكُمْ} [الأعراف:٧٩]، فـ"نصح" ضُمِّن معنى "أخلصت" فتعدّى بـ"اللام" دون الهمزة. وفي هذا جمع بين معنيين في لفظ واحد، وهو جوهر الاقتصاد (ابن هشام، ١٩٨٥م، ص٣٩١).

٤ – الاختصار اللغوي في العصر الحديث

شهد العصر الحديث موجة واسعة من الاختصارات والمختصرات في اللغة العربية، لا سيما في مجالات الإعلام والتكنولوجيا والتعليم (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٣). وقد تجلى ذلك في:

أ. المختصرات المنحوتة: كـ"فيسبوك" الذي صاغه بعضهم بالعربية "وجهكتاب" أو "كتاب الوجوه."

ب. الاختصارات المدمجة: كـ(م.) للماجستير، و(د.) للدكتوراه، و(ص.م) لصباح مساء.

ج. النحت في رسائل الهاتف: كـ"طب" بدلًا من "طيب"، و"بسم" بدلًا من "بسم الله الرحمن الرحيم."

والراجح أن هذه الظاهرة ضرب طبيعي من ضروب التطور اللغوي ما دامت تخدم التواصل ولا تُفضي إلى الغموض.

٥–العلاقة بين الحذف والاختصار

يتقاطع الحذف والاختصار في كونهما آليتين لتحقيق الاقتصاد اللغوي، غير أنهما يختلفان في الآلية؛ فالحذف يُسقط عنصرًا لغويًا مع بقاء أثره في البنية والدلالة، في حين يستبدل الاختصار صيغة موسعة بأخرى مكثّفة. وكلاهما يستلزم سياقًا لغويًا مناسبًا وقرينة تضمن إزالة اللبس.

سادسًا: الاقتصاد اللغوي والتلاؤم الوظيفي

١– التوازن بين الإيجاز والإطناب

لا يعني مبدأ الاقتصاد اللغوي أن اللغة تنزع دائمًا نحو الإيجاز على حساب الوضوح؛ بل هو في الحقيقة مبدأ توازن وتكيّف وظيفي. فقد يقتضي المقام الإطناب والتوسع، كما يقتضي في أحيان أخرى الإيجاز والاختصار. والمتكلم الفصيح هو الذي يُحسن الموازنة بين هذين الاتجاهين.

وقد أشار الجرجاني في أسرار البلاغة إلى أن الإيجاز ليس حسنًا لذاته، بل هو حسن لأنه يُوقظ ذكاء السامع ويستثير فهمه. وبهذا يكون الاقتصاد اللغوي خادمًا للتأثير التواصلي لا محطًّا من قيمته (الجرجاني، ١٩٨٣م، ص٢١٢).

٢- الاقتصاد اللغوي والتداوليات

ترتبط ظاهرة الاقتصاد اللغوي ارتباطًا وثيقًا بمبادئ التداوليات اللسانية، ولا سيما مبادئ التعاون التواصلي التي صاغها الفيلسوف بول غرايس (Paul Grice). فمبدأ الكمية (Maxim of Quantity) الذي يوجب على المتكلم ألا يقول أكثر مما يلزم هو في جوهره مبدأ اقتصادي تداولي (Grice, 1975, p. 45).

والحذف في اللغة العربية يُجسّد هذا المبدأ التداولي؛ إذ يعتمد الحذف اعتمادًا كليًّا على معرفة المتكلم بحدود المعرفة المشتركة مع المخاطَب، وهو ما يُسمى في اللسانيات التداولية بـ"الأرضية المشتركة " (Common Ground).

٣- الاقتصاد اللغوي وتعليم العربية

تتجلى الأهمية التطبيقية لمبدأ الاقتصاد اللغوي في مجال تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها؛ إذ يُشكّل استيعاب هذا المبدأ مفتاحًا لفهم بنية الجملة العربية وتفسير ظواهر الغياب والإحالة فيها. كثير من متعلمي العربية يُصطدمون بظواهر الحذف ويعدّونها غموضًا أو شذوذًا، في حين هي منطق نظامي راسخ يُحكمه السياق والمقام.

وتتجلى الأهمية التطبيقية لهذا المبدأ في مستوى تصميم المواد التعليمية؛ فبدلًا من تقديم ظواهر الحذف بوصفها استثناءات من القاعدة، يجب أن تُقدَّم بوصفها قاعدة اقتصادية راسخة تحكمها ضوابط منضبطة. وهذا التحول في الإطار المرجعي يُسهم في تحسين الكفاءة التعليمية ويُقلّص الوقت اللازم لإتقان النحو العربي (بلعيد، ٢٠٠٠م، ص٩٨).

ويرى الباحثون في مجال تعليم اللغات أن الوعي بمبدأ الاقتصاد اللغوي يُنمّي لدى المتعلم ما يُعرف بـ"الحساسية اللغوية(Linguistic Sensitivity) "، أي القدرة على إدراك ما يُقال وما لا يُقال في الخطاب، وفهم الأبعاد الضمنية للتواصل. وهذه المهارة هي ما يُميّز متعلم اللغة الناجح عمّن يتوقف عند ظاهر النص دون أن ينفذ إلى أعماقه (Levinson, 1983, p. 172).

وفي السياق التطبيقي ذاته، يُفيد البحث في الاقتصاد اللغوي مصممي الاختبارات اللغوية؛ إذ يُمكّنهم من وضع مقاييس دقيقة لتقييم مدى إدراك المتعلمين لظواهر الحذف والإيجاز وقدرتهم على التمييز بين الغموض المقبول الذي تحكمه القرينة والغموض غير المقبول الذي يُخلّ بالتواصل.

٤- الاقتصاد اللغوي في الأسلوب القرآني

يُمثّل الأسلوب القرآني أعلى نموذج عرفته اللغة العربية في توظيف الاقتصاد اللغوي توظيفًا معجزًا؛ إذ تجتمع في النص القرآني آليات الحذف والاختصار والإيجاز لتُنتج نصًّا يفوق في كثافته الدلالية وعمقه الإيحائي كل ما عداه من النصوص البشرية. وقد أدرك علماء الإعجاز هذه الحقيقة ووصفوا القرآن بأنه بلغ في الإيجاز غايةً لا تُدرك (الجرجاني، ١٩٩٢م، ص٢٥٤).

ولعل من أبرز تجليات الاقتصاد اللغوي في الأسلوب القرآني ظاهرة الفصل والوصل؛ إذ يستغني القرآن أحيانًا عن الروابط الصريحة بين الجمل معتمدًا على الإيقاع والسياق لتحقيق التماسك النصي، وهو ما يُسميه الدارسون المحدثون "الاقتصاد في أدوات الربط .(Economy of Connectives) "ومن أمثلته قوله تعالى: {خَلَقَ الإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخّارِ وَخَلَقَ الْجَانّ مِن مّارِجٍ مّن نّارٍ} [الرحمن:١٤-١٥]، حيث تُحذف أداة الربط بين الجملتين ويُكتفى بالتوازي البنيوي.

وتبرز كذلك ظاهرة الاحتباك في القرآن الكريم، وهي ضرب من الحذف المزدوج الذي يحذف من الجملة الأولى ما أثبت نظيره في الثانية، ويحذف من الثانية ما أثبت نظيره في الأولى. كقوله تعالى: {وَيُعَذّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاء أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ} [الأحزاب:٢٤]، إذ التقدير: ويتوب على المؤمنين أو يعذّب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم. وفي هذا الأسلوب اختصار بديع يُتيح إيصال معنيين متكاملين بنصف الألفاظ المطلوبة (العسكري، ١٩٥٢م، ص٢٠٧).

٥- الاقتصاد اللغوي في ضوء النظريات اللسانية المعاصرة

تُعنى كثير من النظريات اللسانية المعاصرة بمبدأ الاقتصاد بوصفه محركًا أساسيًا في بنية اللغة وتطورها. ففي إطار البرنامج التقليصي (Minimalist Program)الذي طوّره نعوم تشومسكي(Noam Chomsky) ، يُشكّل الاقتصاد مبدأً مركزيًا يحكم الاشتقاق النحوي، إذ تميل اللغة بطبيعتها إلى أقصر الاشتقاقات وأقل العمليات التحويلية اللازمة لتوليد جملة نحوية سليمة ((Chomsky, 1995, p. 130).

وعلى صعيد نظرية الملاءمة (Relevance Theory) التي صاغها سبيربر وويلسون (Sperber & Wilson)، يرى الباحثان أن الكفاءة التواصلية تقتضي تحقيق أقصى أثر إدراكي بأدنى جهد معالجي ممكن، وهذا المبدأ هو في جوهره مبدأ اقتصادي يُنظّم إنتاج الملفوظات وتأويلها (Sperber & Wilson, 1986, p. 158). وتتقاطع هذه الرؤية مع ما قرره علماء العربية القدامى من أن بلاغة الكلام في دلالته على كثير بقليل.

ويُضيف هذا التقاطع بين الموروث اللغوي العربي والنظريات اللسانية الغربية الحديثة بُعدًا علميًا رصينًا لمفهوم الاقتصاد اللغوي، ويؤكد عالميته بوصفه ظاهرة إنسانية تتجاوز حدود اللغة الواحدة أو الحضارة الواحدة إلى سمة مشتركة في الكفاءة اللغوية الإنسانية.

وتجدر الإشارة في ختام هذه المباحث إلى أن الاقتصاد اللغوي في العربية لم يكن يومًا ظاهرة مقتصرة على مستوى بعينه أو أسلوب محدد، بل هو روح سارية في نسيج اللغة من أصغر وحداتها الصوتية إلى أكبر بُناها النصية. وما دراسة الحذف والاختصار والإيجاز والتضمين إلا تجليات مختلفة لهذه الروح الواحدة التي تجعل العربية لغة قادرة على أن تقول بكلمة ما تعجز لغات أخرى عن قوله بجملة.

وإذا كانت اللغات الحية تتمايز في درجة ثرائها الاقتصادي، فإن العربية تقف في الطليعة بفضل نظامها الاشتقاقي العجيب وبنيتها الجذرية التي تُتيح كثافة دلالية استثنائية، وبفضل نحوها الذي أبدع في استثمار الحذف والإضمار والتضمين وسائر آليات الاقتصاد وسيلةً للتعبير لا للإخلال بالتواصل. وهذا وحده كافٍ لأن يجعل الاقتصاد اللغوي في العربية موضوعًا خصبًا لدراسات لسانية متعمقة لا تزال في بداياتها.

سابعًا: الخاتمة والنتائج

في ختام هذا البحث، توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- الاقتصاد اللغوي مبدأ نظامي راسخ في اللغة العربية، تشهد على أصالته آليات الاشتقاق والنحت والإعلال والحذف والتضمين التي تعمل جميعًا وفق منطق الجهد الأدنى والتواصل الأمثل.

٢-الحذف النحوي في العربية ليس شذوذًا بل هو ظاهرة نظامية منضبطة بشروط دقيقة، أبرزها: وجود القرينة الدالة على المحذوف وانتفاء اللبس.

3.الاشتقاق والنحت وصيغ الإسناد الوجيزة تُمثّل ضربًا متميزًا من الاقتصاد الصرفي، يُتيح للعربية توليد دلالات غنية ومتشعبة من مادة صوتية قليلة.

4.التراث البلاغي والنحوي العربي القديم يحتضن مبدأ الاقتصاد اللغوي تحت مسمياته المختلفة (الإيجاز، الحذف، التضمين)، وهو ما يستوجب إعادة قراءة هذا التراث بعدسة المفاهيم اللسانية الحديثة.

5.ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد اللغوي والتداوليات، إذ يعمل الحذف والاختصار في إطار المعرفة المشتركة بين المتكلمين ومبادئ التعاون التواصلي.

6.يتوجب توظيف مفهوم الاقتصاد اللغوي في مناهج تعليم العربية لتيسير فهم ظواهر الحذف والإيجاز وتفسيرها للمتعلمين بمنطق لساني علمي.

7.يُفيد الباحث في اللسانيات الحاسوبية من مبدأ الاقتصاد اللغوي في تصميم برامج المعالجة الآلية للنصوص العربية؛ إذ يُمكّنه استيعاب هذا المبدأ من بناء خوارزميات قادرة على تقدير المحذوفات وإعادة بناء التراكيب الناقصة انطلاقًا من السياق، مما يُحسّن من أداء أنظمة الترجمة الآلية والفهم الآلي للغة العربية.

8.تكشف هذه الدراسة في مجملها عن أن اللغة العربية ليست لغة مُطوّلة وثقيلة كما يُوصف بها أحيانًا، بل هي في جوهرها لغة اقتصادية دقيقة تتيح لمتكلمها إنجاز تواصل ثري بأقل ما يمكن من الجهد، وهو ما يستوجب إعادة النظر في بعض المناهج التعليمية التي تُقدّم القواعد العربية بوصفها تعقيدات مُعيقة لا ثروة تعبيرية فريدة.

9.يُوصي البحث بفتح آفاق جديدة في دراسة الاقتصاد اللغوي عبر ربطه بمجالات معرفية متعددة كعلم النفس المعرفي وعلم الأعصاب اللغوي وعلم الحاسوب، مما يُثري الفهم الإنساني للطريقة التي تعمل بها اللغة بوصفها أداةً للتفكير والتواصل في آنٍ واحد.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٢م). الخصائص (م. علي النجار، محقق). دار الكتب المصرية.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٨٧م). الممتع الكبير في التصريف (ف. قباوة، محقق). دار المعرفة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد (١٩٩٠م). شرح التسهيل (ع. السيد ومحمد بدوي المختون، محققان). هجر للطباعة والنشر.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ط٦) (م. المبارك ومحمد علي حمد الله، محققان). دار الفكر.
- ابن المعتز، عبدالله (١٩٩٠م). كتاب البديع (ع. مطرجي، محقق). مؤسسة الكتب الثقافية.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (١٤٢٠هـ). البحر المحيط في التفسير (ص. محمد جميل، محقق). دار الفكر.
- الجاحظ، عمرو بن بحر (١٩٩٨م). البيان والتبيين (ط٧) (ع. هارون، محقق). مكتبة الخانجي.
- الجرجاني، عبد القاهر (١٩٨٣م). أسرار البلاغة (ه. ريتر، محقق). دار المسيرة.
- الجرجاني، عبد القاهر (١٩٩٢م). دلائل الإعجاز (م. شاكر، محقق). مطبعة المدني.
- الحاج صالح، عبد الرحمن (٢٠٠٧م). بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. موفم للنشر.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (١٩٨٢م). شرح شافية ابن الحاجب (م. نور الحسن وآخرون، محققون). دار الكتب العلمية.
- الزركشي، بدر الدين محمد (١٩٥٧م). البرهان في علوم القرآن (م. إبراهيم، محقق). دار إحياء الكتب العربية.
- الزمخشري، محمود بن عمر (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨م). الكتاب (ط٣) (ع. هارون، محقق). مكتبة الخانجي.
- شاهين، عبد الصبور (١٩٨٠م). في التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. مكتبة الشباب.
- عباس حسن (٢٠٠٤م). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (ط١٤). دار المعارف.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (١٩٥٢م). كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر (ع. البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، محققان). دار إحياء الكتب العربية.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢٠٠١م). مجلة مجمع اللغة العربية، (٨٧)، ٢٣.
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (١٩٨٦م). الديوان (ع. البرقوقي، شارح). دار الكتاب العربي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Grice, H. P. (1975). Logic and conversation. In P. Cole & J. Morgan (Eds.), Syntax and semantics: Vol. 3. Speech acts (pp. 41–58). Academic Press.
- Levinson, S. C. (1983). Pragmatics. Cambridge University Press.
- Martinet, A. (1955). Économie des changements phonétiques: Traité de phonologie diachronique. Francke.

- Martinet, A. (1960). Éléments de linguistique générale. Armand Colin. (Translated: Elements of general linguistics. Faber, 1964).
- Newmeyer, F. J. (1998). Language form and language function. MIT Press.
- Sperber, D., & Wilson, D. (1986). Relevance: Communication and cognition. Blackwell.
- Zipf, G. K. (1949). Human behavior and the principle of least effort: An introduction to human ecology. Addison–Wesley.